الأمم المتحدة S/2024/129

مجلس الأمن

Distr.: General
2 February 2024
Arabic
Original: English

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يتضمّن هذا التقرير، المقدَّم عملاً بالفقرة 14 من قرار مجلس الأمن 2705 (2023) وبقرار مجلس الأمن 2710 (2023)، معلومات مستكملة عن تنفيذ هذين القرارين، بما في ذلك معلومات عن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، تغطي التقدم المحرز في ضوء المعايير المرجعية التي حدَّدها الاستعراض الاستراتيجي، وعن ولاية مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. ويغطي التقرير التطورات الهامة التي طرأت في الفترة من 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 24 كانون الثاني/يناير 2024.

ثانيا - لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية

ألف - التطورات السياسية

2 - عقب اختتام اجتماع المجلس الاستشاري الوطني المعقود في 27 أيار/مايو 2023، استمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير المناقشاتُ بشأن نتائج الاجتماع بين القادة السياسيين في الصومال. وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت اللجنة المستقلة لمراجعة وتطبيق الدستور واللجنة البرلمانية المشتركة للإشراف على الدستور اجتماعا مشتركا لإجراء تحليل تقني للاتفاق الذي توصل إليه المجلس الاستشاري الوطني، ولمناقشة التعديلات المقترحة الواردة في الفصول الأربعة الأولى من الدستور المؤقت لجمهورية الصومال الفيدرالية. وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر، أعرب عدد من زعماء المعارضة، من بينهم رئيس الصومال السابق شيخ شريف أحمد، عن انشغالهم من مقترحات المجلس الاستشاري الوطني الداعية إلى تغيير شكل الحكومة لتحويلها إلى نظام رئاسي وإلى اعتماد نظام يقوم على حزبين. وأعربت مجموعة أخرى من زعماء المعارضة عن شواغل مماثلة. وعقد الرئيس حسن شيخ محمود اجتماعَين مع زعماء المعارضة الرئيسيين في 21 و 25 كانون الأول/ديسمبر لمناقشة آرائهم بشأن عملية مراجعة الدستور ونموذج الانتخابات.

3 - واستهل البرلمان الفيدرالي دورته الرابعة في 25 تشرين الثاني/نوفمبر. وخلال الدورة، سلّط الرئيس محمود الضوء على التزام الحكومة بضمان رفع التدابير المتبقية من حظر الأسلحة وإنجاز برنامج تخفيف

الرجاء إعادة استعمال الورق

عبء الديون قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر 2023. وعرض الرئيس أيضا آخر المستجدات المتعلقة بانضمام الصومال إلى جماعة شرق أفريقيا في 24 تشرين الثاني/نوفمبر، والتقدم المحرز في الهجمات ضد حركة الشباب. وأكد الرئيس محمود مجددا التزامه بتحسين العلاقات مع الولايات الأعضاء في الفيدرالية، وشدد على ضرورة إنهاء عملية مراجعة الدستور.

4 - واختتمت حكومة الصومال الفيدرالية و "صوماليلاند" اجتماعات استغرقت يومين عُقدت بجيبوتي في 29 كانون الأول/ديسمبر. وأعلن الجانبان عن استئناف الحوار بينهما وأنه سيتم تشكيل لجنة فنية للإشراف على المناقشات. وفي 1 كانون الثاني/يناير، أعلنت إثيوبيا و "صوماليلاند" أنهما تعتزمان التفاوض على مذكرة تفاهم للشراكة والتعاون. ولكن حكومة الصومال الفيدرالية نددت بالاتفاق باعتباره يشكل انتهاكا لسيادتها. وفي 2 كانون الثاني/يناير، أصدر البرلمان الفيدرالي قانونا يلغي مذكرة التفاهم التي وقّعتها إثيوبيا و "صوماليلاند". ووقّع الرئيس محمود ذلك القانون في 5 كانون الثاني/يناير. وعقد المجلس الاستشاري الوطني اجتماعا في 3 كانون الثاني/يناير، حضره قادة جميع الولايات الأعضاء في الفيدرالية، باستثناء بونتلاند. وبالمثل، أعلن المجلس الاستشاري الوطني أن مذكرة التفاهم "لاغية وباطلة".

5 - وفي بونتلاند، وعقب حدوث خلافات داخلية بشأن نموذج وتوقيت انتخابات المجلس التشريعي للولاية والانتخابات الرئاسية المقبلة، أصدر رئيس بونتلاند، سعيد عبد الله دني، مرسوما في 7 كانون الأول/ديسمبر ورد فيه أن انتخابات المجلس التشريعي للولاية ستُجرى في 8 كانون الثاني/يناير 2024 باستخدام نموذج عشائري، حيث سيقوم 66 عضوا منتخبا حديثًا في المجلس التشريعي للولاية بانتخاب الرئيس ونائب الرئيس. وفي 12 كانون الأول/ديسمبر، عيّن الرئيس دني أعضاء لجنة الاختيار/الفرز، التي نشرت قائمة تضم الأعضاء الجدد البالغ عددهم 66 عضوا في المجلس التشريعي لولاية بونتلاند في 1 كانون الثاني/يناير 2024. وأدى البرلمانيون اليمين الدستورية في اليوم نفسه. وكما حدث في المجلس السابق، تم اختيار امرأة واحدة فقط.

6 - وفي 8 كانون الثاني/يناير، أعاد أعضاء برلمان بونتلاند البالغ عددهم 66 عضوا انتخاب ديني رئيسا سادسا لبونتلاند، وإلياس عثمان لغتور نائبا للرئيس. وظلت الحالة الأمنية في غاروي هادئة، وتواصل الرئيس ديني مع المرشحين للرئاسة والزعماء التقليديين في الأيام التي تلت إعادة انتخابه بهدف تعزيز المصالحة السياسية. وحضر الرئيس محمود وجميع رؤساء الولايات باستثناء رئيس جوبالاند، أحمد محمد إسلام "مادوبي"، وكبار المسؤولين الحكوميين وغيرهم من كبار الشخصيات حفل تنصيب الرئيس ديني في 25 كانون الثاني/يناير.

7 - وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت وزارة الداخلية والشؤون الفيدرالية والمصالحة بيانا أشارت فيه إلى أن "الحكومة الفيدرالية تكرر دعمها للقرارات التي توصّل إليها الزعماء التقليديون خلال اجتماعهم المعقود في لاسعانود يوم 6 شباط/فبراير 2023". وأضافت الوزارةُ أن الحكومة الفيدرالية "ترحب أيضا بالعمل مع الإدارة المؤقتة التي أنشأها السكان المحليون وتلتزم بالعمل معها". وفي منطقة سول، استمرت أعمال العنف بشكل متقطع خلال الفترة من 8 إلى 23 تشرين الثاني/نوفمبر في بق - دهاركاين بين ميليشيات عشيرة هبر جعلو (إسحاق) وميليشيات عشائر دولباهنتي. وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر زعماء عشيرة هبر جعلو (إسحاق) بيانا أكدوا فيه من جديد دعمهم لاستقلال "صوماليلاند"، والتزامهم بالدفاع عن أراضيهم، غير أنهم شددوا على أنهم لا يعتزمون غزو أراضي دولباهنتي. وفي 2 كانون الأول/ديسمبر،

أصدر الزعماء التقليديون لعشيرة دولباهنتي بيانا أشادوا فيه بالبيان الصادر عن عشيرة هبر جعلو وأكدوا رغبتهم في التعايش السلمي معها.

8 - وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع زعماء المعارضة في ولاية جنوب غرب الصومال مع الرئيس محمود لتقديم التماس طلبوا فيه تنفيذ اتفاق بيدواه. وقد تم التوصل إلى الاتفاق في شباط/فبراير 2023 بين إدارة ولاية جنوب غرب الصومال وجماعات المعارضة بدعم من الحكومة الفيدرالية للسماح بإجراء انتخابات المجلس الإقليمي في أواخر عام 2023 والانتخابات الرئاسية الإقليمية في كانون الثاني/يناير 2024. وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت المعارضة في ولاية جنوب غرب الصومال بيانًا دعت فيه إلى إجراء انتخابات في الولاية في كانون الثاني/يناير 2024، وفقا لأحكام الاتفاق.

9 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحسنت العلاقة بين إدارة جوبالاند ومنطقة جيدو، حيث سيطرت الإدارة على جميع مراكز المدن في منطقة جيدو، باستثناء غربهاري، حيث لا تزال المجتمعات المحلية تشكو من المظالم. وواصلت سلطات غربهاري الإعراب عن معارضتها لمقترحات إدارة جوبالاند الداعية لعقد مؤتمر مصالحة شامل للجميع في غربهاري. وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر، أيد كل من الشيوخ التقليديين والجماعات النسائية في غربهاري الرئيس السابق لإدارة مدينة غربهاري، حسن علمي، بوصفه رئيس إدارة مدينة غربهاري، معربين عن رفضهم للمسؤولين الذين عينتهم إدارة جوبالاند في منطقة جيدو.

باء - التطورات الأمنية

10 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجِّل 755 حادثا أمنيا، بما في ذلك 216 حادثا إرهابيا. ومنذ بداية كانون الأول/ديسمبر، سُجلت زيادة في نشاط حركة الشباب، ولا سيما في منطقتي شبيلي السفلى وباي في ولاية جنوب غرب الصومال. وتسببت الأمطار الموسمية التي كانت أكثر غزارةً من المعتاد والتي تفاقمت بسبب تيار النينيو في حدوث فيضانات واسعة النطاق مما عرقل بشدّة هجمات الحكومة الهادفة لمكافحة الإرهاب وعمليات حركة الشباب، على حد السواء. أما في المناطق التي تأثرت بالأمطار بدرجة أقل، فقد استمر نشاط حركة الشباب بلا هوادة تقريبا، ولا سيما في منطقتي شبيلي السفلى وباي في ولاية جنوب غرب الصومال. وفي 10 كانون الثاني/يناير، وقع حادث طيران تعرّضت له طائرة عمودية تستخدمها الأمم المتحدة بموجب عقد في غالمودوغ، أثناء قيامها بعملية إجلاء طبي جوي. وتسعى الأمم المتحدة مع حكومة الصومال الفيدرالية وجهات أخرى إلى الاستجابة لهذا الحادث.

11 - وتواصل حركة الشباب استخدامَ الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع بشكل مكثّف. وقد سُجّل ما مجموعه 145 هجوما بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، مما أدى إلى وقوع 270 إصابة. واستُخدم جهازان متفجران يدويا الصنع محمولان على مركبة مما يعكس انخفاضا كبيرا مقارنة بعدد الأجهزة المستخدَمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق الذي بلغ 21 جهازا. وفي 21 تشرين الأول/أكتوبر، فجرت حركة الشباب جهازا متفجرا يدوي الصنع محمولا على مركبة بالقرب من أفجويي في شبيلي السفلى، مستهدفة رئيس إدارة المدينة ومقر وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية. ونتيجة لذلك، قُتل تسعة أشخاص وجرح 11 شخصا آخر. واستُخدمت ستة أجهزة متفجرة محمولة يدوية الصنع في مقديشو، مما أسفر عن إصابة ما لا يقل عن 40 شخصا. وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر، انفجر جهاز متفجر محمول يدوي الصنع بين منطقة مطار آدم عدي الدولي ومعسكر التدريب العسكري التركي - الصومالي (تركسوم)، مستهدفا مجموعة من الجنود كانوا يسيرون باتجاه المعسكر. وأسفر الحادث عن مقتل 4 جنود وإصابة 12 فردا آخر. وتواصل حركة

الشباب استخدام أسلحة نارية غير مباشرة ضد أهداف من بينها المنطقة المحمية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال المحيطة بمطار آدم عدي الدولي. وفي 27 كانون الأول/ديسمبر، أطلقت حركة الشباب أربعة صواريخ عيار 107 ملم من ضواحي مقديشو باتجاه فيلا صوماليا (القصر الرئاسي). وسقطت الصواريخ في مناطق سكنية، مما أسفر عن مقتل مدني واحد على الأقل. وكان ذلك الهجوم الصاروخي السابع الذي يستهدف مقديشو منذ عام 2022. وفي 11 كانون الثاني/يناير، أصابت أربع قذائف هاون مجّمع الأمم المتحدة، مما أسفر عن مقتل شخص واحد كان من أفراد وحدة حراسة الأمم المتحدة.

12 - وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن الرئيس محمود عن بدء عمليات مكافحة حركة الشباب في منطقة باكول في ولاية جنوب غرب الصومال. ورغم تأثير الأمطار الغزيرة، أبلغت السلطات الصومالية أنها واصلت أنشطتها الهادفة لمكافحة حركة الشباب في وسط وجنوب الصومال. وشملت تلك الأنشطةُ عملياتٍ نُفِّذت في مناطق باكول وهيران وشبيلي الوسطى وجلجدود وجنوب مدج.

جيم - التطورات الاقتصادية

13 - في 13 كانون الأول/ديسمبر، بلغ الصومال نقطة الإنجاز الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وحصل على تخفيف كامل ولا رجعة لعبء الديون. وإلى جانب التخفيف الكامل لعبء الديون، وافق صندوق النقد الدولي على برنامج جديد للتسهيل الائتماني الممدد لمواصلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية ولزيادة الإيرادات الداخلية. وفي كانون الأول/ديسمبر، مددت المؤسسة الدولية للتنمية شروط المنحة المقدّمة إلى الصومال لمدة سنة أخرى، ومددت بذلك شروط التمويل المسيّرة الملائمة لتنمية البلد.

14 - وفي 9 كانون الأول/ديسمبر، أقر البرلمان ميزانية عام 2024، التي تجاوزت لأول مرة 1 بليون دولار لمراعاة ارتفاع نسق التنمية الاقتصادية والنفقات الأمنية في سياق عملية نقل المسؤوليات الأمنية المقبلة. ولا يزال الصومال يواجه وضعا ماليا صعبا مما يؤدي إلى استمرار الاعتماد على المساعدة الإنمائية الرسمية، التي تمثل ثلثي الميزانية الفيدرالية. ومع ذلك، يُتوقَّع في الميزانية تحقيقَ زيادة بنسبة 18 في المائة في الإيرادات الداخلية لعام 2024.

15 - ويُتوقع أن يشهد الاقتصاد الصومالي انتعاشا متواضعا حيث يُرتقب أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبة 2,8 في المائة في عام 2024. وسمح الهطول المواتي للأمطار في موسم غو بتخفيف أسعار المواد الغذائية الأساسية المحلية وبخفض معدل التضخم. غير أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهد الصومال هطول أمطار غزيرة أدت إلى وقوع فيضانات عارمة، من المتوقع أن تؤثر على إنتاج الأغذية وأسعار المواد الغذائية والنمو الاقتصادي في عام 2024. فقد أدت تلك الصدمات المتكررة إلى تآكل قاعدة أصول الأسر المعيشية وقوتها الشرائية، مما زاد من احتمال استمرار ارتفاع مستويات الفقر.

ثالثا - إحاطة بمستجدات أنشطة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري

ألف - الدعم المقدّم للعمليات السياسية

16 - خلال الفترة من 7 إلى 9 تشرين الثاني/نوفمبر، نظّمت وزارة الداخلية والشؤون الفيدرالية والمصالحة، بدعم من البرنامج المشترك لبناء الدولة وتحقيق المصالحة، الذي شارك في قيادته برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، حلقةَ عمل استغرقت ثلاثة أيام من أجل المساعدة على إنهاء عملية استعراض إطار المصالحة الوطنية التي بدأت في حزيران/يونيه 2022. ويشكل الإطار المنقّح إطارا لحل النزاعات ومنع نشوبها وهو يشمل مجالات العدالة الانتقالية وتغير المناخ والتدهور البيئي، مع التركيز أكثر على المناطق التي استُردَّت حديثا من حركة الشباب.

17 - وفي 19 و 20 تشرين الثاني/نوفمبر، قدّمت الأمم المتحدة الدعمَ إلى تفاعلات وزارة الداخلية والشؤون الفيدرالية والمصالحة مع شيوخ العشائر وقادة المجتمع المدني وممثلي النساء والشباب وكذلك مع الشركاء الدوليين. وقد ركزت المشاورات على عملية مراجعة الدستور وعلى المقترح الذي قدمه المجلس الاستشاري الوطني في أيار/مايو 2023 المتعلق بإجراء انتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد، وذلك دعمًا لإجراء مشاورات عامة واسعة النطاق بشأن تلك المقترحات.

باء - الدعم المقدَّم لقطاع الأمن وسيادة القانون وتحقيق الاستقرار

1 - تطوير قطاع الأمن

18 - في 12 كانون الأول/ديسمبر، عقدت حكومة الصومال الفيدرالية مؤتمرا بشأن الأمن في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وأثناء المؤتمر، عرضت الحكومة الفيدرالية خطةَ تطوير قطاع الأمن في الصومال، مع تحديد أولوياتها ورؤيتها لقطاع الأمن خلال السنوات الست المقبلة، فضلا عن الاحتياجات من الدعم الدولي.

19 - وواصلت الأمم المتحدة دعم حكومة الصومال الفيدرالية في سعيها لوضع إطارها الوطني لمكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، اختُتم تقييم أساسي سيوجّه عملية وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

20 - وأسدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال المشورةَ إلى الحكومة الفيدرالية بشأن التشريعات الأمنية ذات الأولوية، ومن بينها مشروع قانون الدفاع ومشروع قانون الشرطة ومشروع قانون السجون، ووسعت البعثةُ نطاق تفاعلها مع اللجان البرلمانية الفيدرالية ومع البرلمانيات بشأن حوكمة قطاع الأمن. وشملت تلك التفاعلات حلقات عمل مع البرلمانيين عُقدت في 10 كانون الأول/ديسمبر.

2 - سيادة القانون

21 - من خلال البرنامج المشترك للعدالة والمؤسسات الإصلاحية، قدّم كل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتشاور مع المجتمع المدني والسلطات الفيدرالية وسلطات الولايات، الدعمَ لوضع خريطة طريق خاصة بوزارة العدل من خلال تقديم المساعدة التقنية لضمان اعتماد نموذج شامل للعدالة والمؤسسات الإصلاحية وإنهاء صياغته في إطار عملية مراجعة الدستور. وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، نظّم كل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقات عمل لفائدة 50 امرأة من القيادات النسائية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لتعزيز قدراتهن في مجال الدعوة المتعلقة بوضع تشريعات مراعية للاعتبارات الجنسانية لدى الحكومة الفيدرالية والبرلمان الفيدرالي.

22 - وقدّم كل من البعثة والبرنامج الإنمائي الدعمَ من أجل تعزيز تقديم خدمات العدالة من خلال أربع جلسات حوار توليدي لاستكشاف حلول العدالة والأمن المجتمعيَّين لفائدة 241 مشاركا (139 رجلا

و 102 امرأة) من ولايات غالمودوغ وجوبالاند وجنوب غرب الصومال. وأشار رئيس قضاة ولاية جنوب غرب الصومال إلى أن ذلك أدى إلى تحسين نظرة السكان إلى مقدمي خدمات العدالة. وساعدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال أيضا على إجراء تقييمات لجهاز العدالة في أربع مدن في ولايتَي هرشبيلي وغالمودوغ تم استردادها حديثا من حركة الشباب، وقامت بتدريب 66 مشاركا (حوالي 30 في المائة منهم نساء) على العدالة التصالحية المراعية للصدمات.

23 - وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، قدّم كل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعمَ من أجل صياغة قانونَيْ الشرطة في ولايتي جنوب غرب الصومال وهرشبيلي، اللذين يوفران أساسا قانونيا لحوكمة أجهزة الشرطة في هاتين الولايتين. وأنهى البرنامج الإنمائي صياغة المذكرة المفاهيمية المتعلقة ببلورة المرحلة 2 من برنامج الشرطة المشترك مع شرطة الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والاتحاد الأوروبي. ووضع كل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقترحا لتمويل أعمال الشرطة في المناطق المستردَّة حديثا، في إطار المرحلة 2 من برنامج الشرطة المشترك لمساعدة الحكومة الفيدرالية على تنفيذ نموذج مستدام وميسور التكلفة لأعمال الشرطة يعكس الهيكل الفيدرالي.

24 - وقدّمت البعثة الدعمَ إلى وزارات الأمن الداخلي في الولايات من أجل صياغة وتنفيذ خطط استراتيجية للشرطة في ولايات هرشبيلي وجوبالاند وبونتلاند وجنوب غرب الصومال لإنشاء مؤسسات شرطة فعالة ومستدامة في كل ولاية من الولايات الأعضاء في الفيدرالية. كما قدّمت البعثة الدعمَ من أجل تعزيز قدرات قوة الشرطة الصومالية بتنظيم حلقات عمل لفائدة الشرطة بشأن تحسين قدراتها على التفتيش في مقديشو و "صوماليلاند" خلال الفترة من 17 إلى 18 كانون الأول/ديسمبر، وبشأن استراتيجية لمنع الجريمة خلال الفترة من 17 إلى 19 كانون الأول/ديسمبر.

25 - وخلال الفترة من 7 إلى 9 تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت وزارات الولايات والوزارات الفيدرالية المعنية بالأمن الداخلي والمالية مؤتمرا بشأن توزيع أفراد الشرطة البالغ عددهم 000 40 فرد على النحو المبين في الهيكل الأمني الوطني المنقح، وذلك كما يلي: 000 20 فرد للشرطة الفيدرالية، و 000 4 فرد من أفراد شرطة الولايات لكل ولاية من الولايات الأعضاء الخمس في الفيدرالية. ووافقت السلطات أيضا على خطة عمل شاملة لمعالجة مسألة تجنيد أفراد الشرطة وتدريبهم وتجهيزهم ونشرهم على مدى ثلاث سنوات من عام 2024 إلى عام 2026.

3 - تحقيق الاستقرار

26 - في 30 تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت وزارة الداخلية والشؤون الفيدرالية والمصالحة اجتماعَ فريقها العامل المعني بالإنعاش المبكر بشأن الحوكمة المحلية والمصالحة مع الشركاء الدوليين بهدف استعراض التقدم المحرز نحو تنفيذ الخطة الهادفة لتحقيق الاستقرار التي وضعتها الحكومة الفيدرالية. وعرضت الوزارة النتائج الواردة في تقرير الاستعراض العام لمؤشر الهشاشة ونموذج النضج لعام 2023 بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق الاستقرار. وسلّط التقريرُ الضوء على التقدم المحرز على مستوى الهجوم على حركة الشباب في ولايتَي هرشبيلي وغالمودوغ، وعلى مستوى تشكيل مجالس المدن المنتخبة. وأشار التقريرُ أيضا إلى التحديات التي تواجهها سلطات المدن من حيث قدرتها على إدارة المالية العامة.

27 - واستضافت وزارة الداخلية الفيدرالية ووزارة داخلية ولاية جنوب غرب الصومال مناسبةً لتعلّم أساليب تحقيق الاستقرار مع نظرائهما في ولايات غالمودوغ وهرشبيلي وجوبالاند خلال الفترة من 8 إلى 11 تشرين الأول/أكتوبر في بيدواه. وتضمنت الدروس الرئيسية التي تم تحديدها ضرورةَ تبادل الخبرات المكتسبة من جهود التنسيق الأخيرة المبذولة في إطار الهجوم ضد حركة الشباب مع ولايتَي جنوب غرب الصومال وجوبالاند في الصومال، وتحسين سرعة الاستجابة لتحقيق الاستقرار، وتحسين الروابط بين تحقيق الاستقرار والتخطيط العسكري.

4 - منع التطرف العنيف ومكافحته

28 - في إطار جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، قدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال الدعمَ التقني والتنسيقي إلى الشركاء الوطنيين والدوليين بهدف تنفيذ البرنامج المنقّح لتأهيل المنشقين لعام 2023 الذي تقوده الحكومة الفيدرالية. وبدأ تنفيذ البرنامج لفائدة المنشقين حديثًا والذين لا يشكلون خطرا كبيرا في بيدواه وكيسمايو في 2 تشرين الأول/أكتوبر و 23 تشرين الأول/أكتوبر تباعا. وركز البرنامجُ على تهيئة بيئة تتسم بالتماسك الاجتماعي بين المجتمعات المحلية والمنشقين خلال مرحلة إعادة الإدماج وتقليص مدة بقاء المنشقين في مراكز إعادة التأهيل من مدة تتراوح بين 9 أشهر و 12 شهرا إلى مدة تتراوح بين 3 و 6 أشهر. وتعمل خمسة مراكز لإعادة التأهيل في مقديشو وكيسمايو وبيدواه ويعمل مركز استقبال واحد متعدد التخصصات في غالمودوغ، وقدمت تلك المراكز الدعمَ إلى مستفيدين منهم 215 امرأة و 502 رجل حتى 24 كانون الثاني/يناير 2024.

29 - وفي 18 تشرين الأول/أكتوبر، افتتحت الحكومة الفيدرالية مركزَ توبسان الوطني لمنع التطرف العنيف ومكافحته. ويقوم المركزُ بدعم وتنسيق الجهود الوطنية الرامية لمنع التطرف العنيف ومكافحته، بما في ذلك بجمع المعلومات وتوفير الدعم في مجال السياسات والبحوث.

30 - وعمل كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال مع شبكة من علماء الدين في بونتلاند لدعم مؤتمر علماء الدين المعقود في غالكعيو خلال الفترة من 3 إلى 5 كانون الأول/ديسمبر 2023. وسلّط المؤتمر الضوءَ على تطور الحوار المتعلق بدور الدين في تشكيل استراتيجيات السلام والحوكمة في المنطقة.

جيم - المساعدة الإنسانية

31 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تسجيل هطول أمطار غزيرة أثناء موسم دير (من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر) وفيضانات في مختلف أنحاء الصومال، مما أثر على عدد يناهز 2,5 مليون شخص، من بينهم أكثر من 1,2 مليون شخص نزحوا و 118 حالة وفاة في 31 مدينة، أساسًا في ولايات غالمودوغ وهرشبيلي وجوبالاند وجنوب غرب الصومال. وتسببت الأمطار، التي تفاقمت بسبب تيار النينيو والمرحلة الإيجابية من الظاهرة المناخية التي تُعرف باسم ثنائي القطب في المحيط الهندي، في غمر مساحة لا تقل عن 1,5 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، مما أدى إلى خفض الإنتاج الزراعي، ولكن بمعدل أقل مما كان متوقعا. وسمحت سرعة أنشطة الاستجابة الواسعة النطاق بإنقاذ الأرواح في المناطق المتضررة. وتحسبا لأمطار موسم 'غو' المقبل في عام 2024، تستعد الوكالات الإنسانية بشكل

اســتباقي لمواجهة تحديات قد تنجم عن تعذر الوصـــول إلى مهابط الطائرات الثابتة الجناحين وإغلاق طرق الإمداد البرية الحيوية.

32 - وبسـبب الفيضـانات، انقطعت صـلة عشـرات الآلاف من الناس بالأسـواق والإمدادات، أو وجدوا أنفســهم محاصـــرين بالمياه في قرى معزولة. ولحقت أضـــرار بالغة بالطرق ومهابط الطائرات، مما عرقل إمكانية الوصول إلى الأشخاص المحتاجين للمساعدة، بينما أُغلقت أبواب المستشفيات والمدارس فضلا عن مرافق حيوية أخرى. وتسببت الفيضانات في جرف أو غمر جسور مهمة للغاية في باردهير وبُرطوبو وبؤالي ولوق في ولاية جوبالاند، وفي بولوبرتي في ولاية هرشبيلي، أو في إلحاق أضرار بتلك الجسور. وحدثت زيادة في حالات الإســهال المائي الحاد والكوليرا وغير ذلك من الأمراض التي تنقلها المياه. وتســتجيب الوكالات الإنسانية لهذه الحالة وترصدها عن كثب.

33 - وقد كثفت السلطات الصومالية والمجتمعات المحلية والجهات الفاعلة الإنسانية مساعداتها المقدّمة للمتضـــررين من الأمطار الغزيرة والفيضـــانات. ومع أنه قد تم تزويد 1,34 مليون شـــخص متضـــرر من الفيضـانات بمسـاعدات منقذة للحياة حتى نهاية كانون الأول/ديسـمبر، فلا يزال مسـتوى الاحتياجات مرتفعا رغم الانخفاض في هطول الأمطار في مختلف أنحاء البلد. وتمت الاســـتعانة بما لا يقل عن 40 ســـفينة لإيصـال الإمدادات أو لإجلاء الأشـخاص العالقين بسبب مياه الفيضـانات. ومع أن الأمطار الغزيرة الناجمة عن تيار النينيو سمحت بتحسين توفر المياه، إلا أن الفيضانات خلّفت دمارا غير مسبوق وعلى نطاق واسع بالأراضـي الزراعية، ومن حيث أعداد الماشية التي نفقت، وألحقت أضـرارا بالبنية التحتية الأساسية، وتسببت في تعطيل سبل العيش إلى حد كبير.

34 - وصـرفت الأمم المتحدة مبلغا قدره 36 مليون دولار لدعم جهود الاسـتجابة لفيضـانات موسـم دير، يتألف من 10 ملايين دولار من الصـــندوق المركزي لمواجهة الطوارئ ومن 26 مليون دولار من صـــندوق المساعدة الإنسانية للصومال. ودعمت تلك المبالغ الجهود الرامية إلى تفادي وقوع خسائر في الأرواح وتفشي الأمراض ومعالجة انعدام الأمن الغذائي. ويشـجع صـندوق المسـاعدة الإنسـانية للصـومال على التركيز على المســتوى المحلي، حيث حصـــلت المنظمات غير الحكومية الوطنية على نســبة 69 في المائة من التمويل لعام 2023 حتى نهاية كانون الأول/ديســـمبر، وتقوم معظم تلك المنظمات بتنفيذ مشـــاريع في المناطق المحرومة والمناطق التي يصعب الوصول إليها.

35 - واسـتفاد حوالي 8,4 ملايين شـخص طوال عام 2023 من المسـاعدات الإنسـانية، ولكن لا يزال الملايين من الصوماليين يعانون من الجوع. ووفقا للتحليل المحدَّث للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الذي أُجري في 18 أيلول/سـبتمبر بعد موسـم غو لعام 2023، لا تزال معدلات انعدام الأمن الغذائي الحاد وسـوء التغذية مرتفعة. وقد واجه نحو 4,3 ملايين شـخص مسـتويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد بين تشـرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسـمبر، مقارنة بعدد يبلغ 4,7 ملايين شـخص في نفس الفترة من عام 2022.

36 - ورغم بعض التحسـن، ظل مسـتوى سـوء التغذية الحاد مرتفعا أيضـا في الصـومال، حيث تجاوزت معدلات سوء التغذية الحاد العام نسبة 15 في المائة في العديد من المناطق، وقد بلغت مستويات شبه حرجة في صـفوف النازحين داخليا في مقديشـو. ويقدّر أن نحو 1,5 مليون طفل دون سـن الخامسـة سـيعانون من

سوء التغذية الحاد في الفترة الممتدة بين آب/أغسطس 2023 وتموز/يوليه 2024، من بينهم نحو 630 330 طفلا سيصابون على الأرجح بسوء التغذية الحاد.

37 - ويعمل الفريق القطري للعمل الإنساني، بالتعاون مع الحكومة الفيدرالية، على تعزيز التدابير الرامية إلى ردع التدخلات التي تعرقل إيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك بإنشاء فرق عمل مشتركة لوضع استراتيجية جماعية للتخفيف من تحويل مسار المعونة، وتحسين أثر المساعدات وفعاليتها. ويعمل الفريق القطري للعمل الإنساني عن كثب أيضا مع السلطات والجهات المانحة والشركاء وشيوخ العشائر والأشخاص الذين يتلقون المساعدات لتنفيذ عمل جماعي قوي بهدف منع تحويل مسار المعونة، وضمان أن تصل جميع المساعدات إلى المستفيدين المقصودين.

38 - وحتى نهاية عام 2023، تم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023 بنسبة 43 في المائة فقط (1,126 بليون دولار من أصل مبلغ مطلوب قدره 2,6 بليون دولار). وبسبب نقص التمويل في جميع القطاعات، اضطر الشركاء في المجال الإنساني إلى تقليص حجم استجاباتهم، وإلى إعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفا في المناطق التي تحتاج إلى مساعدات كبيرة. ويجب زيادة الدعم للوصول إلى عدد أكبر من الأشخاص ولإنقاذ الأرواح وسبل العيش. وتهدف خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024 الآن إلى مساعدة 5,24 ملايين شخص من أصل 6,9 ملايين شخص يحتاجون إلى المساعدة، وتبلغ القيمة الإجمالية لاحتياجاتهم 1,6 بليون دولار.

دال - الدعم المقدَّم لتنسيق المساعدة الإنمائية

39 - في 27 تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت الحكومة الفيدرالية عملية تهدف لبلورة خطة رؤية مئوية الصومال لعام 2060. ومن المتوقع أن تضع رؤية متعددة القطاعات لإقامة بلد مزدهر وآمن وديمقراطي وشامل وتنافسي ويوفر حياة عالية الجودة. وتتضمن الرؤية ثمانية عناصر ذات أولوية، هي كما يلي: (أ) دولة قادرة وفعالة وتنموية؛ (ب) وقوة عاملة ماهرة ورأس مال بشري ماهر؛ (ج) وكفالة نمو القطاع الخاص وتحويله؛ (د) وكفالة أن يكون قطاع إنتاج قادرا على الصمود في مواجهة المناخ وموجّها نحو السوق؛ (هـ) وإقامة بنية تحتية وتكنولوجيا عصرية؛ (و) وتسخير الاقتصاد الأزرق ليكون محركا للنمو؛ (ز) وكفالة التجارة والتكامل على المستويين الدولي والإقليمي؛ (ح) وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وبلوغ مرحلة التصنيع. وستقوم الرؤية أيضا على أربعة مجالات متقاطعة، هي كما يلي: '1' تمكين المرأة؛ '2' وتمكين الشباب؛ '3' وتشجيع عقلية ملائمة للنمو؛ '4' والاستدامة البيئية.

40 - وقدّم كل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعمَ إلى منتدى التوجّه الاستراتيجي للصومال الذي حضره الرئيس محمود ورئيس الوزراء حمزة عبدي بري وأعضاء مجلس الوزراء، وأعضاء الإدارات الحكومية خلال الفترة من 15 إلى 18 تشرين الأول/أكتوبر. وأدى المنتدى إلى إنشاء وحدة التحول الوطني برئاسة رئيس الوزراء. وسيتمثل الدور الرئيسي للوحدة في توفير التوجيه الاستراتيجي وتقديم خدمات استشارية إلى الصومال من أجل تحقيق رؤية مئوية عام 2060.

41 - ويواصل الصومال تعزيز جهوده الرامية إلى التصدي للتحديات المناخية والبيئية. وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر، حضر وزير الطاقة والموارد المائية في الصومال اجتماعا لوزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المسؤولين عن شؤون المياه. وأسفر الاجتماع عن إبرام اتفاق بشأن عملية تعزيز التعاون والتآزر من أجل إدارة الموارد المائية وتنميتها. ويشمل ذلك تبادل البيانات والمعلومات بشأن المسائل المتعلقة

بالمياه العابرة للحدود. واتفق الصومال وشركاؤه على معالجة المسائل المتعلقة بالمياه السطحية والجوفية العابرة للحدود في المنطقة.

42 - وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر، أكملت فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالمياه والبيئة صياغة برامج مشتركة بشأن المناخ والسلام والأمن وبشأن البنية التحتية للمياه في جوهر. وفي 5 كانون الأول/ديسمبر، عرضت وزارة البيئة والتغير المناخي استراتيجيتها الجديدة والمساهمات المحددة وطنياً المتفق عليها مؤخرا، وهي وثيقة رئيسية لإدارة ورصد انبعاثات الكربون. وفي 6 كانون الأول/ديسمبر، انضم الصومال إلى فرقة العمل العالمية المعنية بالحصول على التمويل المناخي، مما أدى إلى زيادة تعهدات الصناديق الرأسية لتغير المناخ والجهات المانحة الثنائية الأخرى بزيادة تمكين البلد من الحصول على التمويل للتكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره.

43 - وفي 17 كانون الأول/ديسمبر، اشترك في إطلاق دراسة عن الفقر المتعدد الأبعاد في الصومال كلٌّ من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والمكتب الوطني للإحصاء الصومالي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستساعد الدراسة على اكتساب فهم أكثر دقة لدوافع الفقر والضعف في الصومال.

هاء - المرأة والسلام والأمن

44 - في تشرين الأول/أكتوبر، اشترك كل من مكتب رئيس الوزراء وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعيين لجنة في إطار البرنامج المشترك للانتقال السياسي تم تكليفها بالدعوة إلى إدراج قضايا المرأة في جدول أعمال الاجتماع المقبل للمجلس الاستشاري الوطني. وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر، قدّم البرنامجُ الدعمَ إلى وفد ترأسته وزيرة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان في الحكومة الفيدرالية أثناء زيارته إلى جوهر. واجتمع الوفد مع رئيس هرشبيلي، علي عبد الله حسين "جودلاوي"، لدعوته إلى مساندة اللجنة الاستشارية النسائية المنشأة حديثا لدى المجلس الاستشاري الوطني. وأشار الوفد أيضا إلى ضرورة تطبيق الحصة المخصّصة للمشاركة السياسية للمرأة التي تبلغ 30 في المائة خلال عملية مراجعة الدستور. وشددت وزيرة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان على ضرورة إشراك المرأة في المناصب القيادية وتعزيز حماية النساء والفتيات.

45 - وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر، اشتركت وزيرة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان والأمم المتحدة في استضافة اليوم العالمي السنوي المفتوح بشأن المرأة والسلام والأمن. وكان من بين المشاركين مسؤولون حكوميون وممثلون عن المجتمع المدني والأمم المتحدة. وأثناء الكلمة الرئيسية التي ألقاها نائب رئيس الوزراء، صلاح جامع، كرر الإعراب عن التزام الصومال بتعزيز واحترام حقوق المرأة ومشاركتها في عمليات صنع القرار. وشجعت الأمم المتحدة الجهود التي يواصل الصومال بذلها من أجل النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في الصومال، مشددة على التزام الأمم المتحدة بتعزيز التعاون لتحقيق هذه الغاية. وناقش المشاركون التحديات التي تعرقل تعزيز المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات صنع القرار وحماية المرأة، ودعوا الحكومة إلى التعجيل بسن التشريعات المتعلقة بتخصيص حصة قدرها 30 في المائة للمرأة.

46 - وفي 5 كانون الأول/ديسمبر، عقدت الأمم المتحدة منتدى الصوماليات العضوات في البرلمان وقيادة الأمم المتحدة. واتفق المشاركون في المنتدى على تنظيم زيارات دعوية إلى الولايات الأعضاء في الفيدرالية لكي يتسنى للمجلس الاستشاري الوطني إدراج المسائل المتعلقة بتمكين المرأة في جدول أعماله وعقد مؤتمر لمناقشة الخيارات المتاحة لبلوغ الحصة المتعلقة بتخصيص نسبة 30 في المائة للمرأة. وأعرب

المشاركون أيضا عن التزامهم بمواصلة سن تشريعات تتناول الشمولية في الهيئات المنتخبة والمناصب الحكومية. واتفق المشاركون على أن عملية مراجعة الدستور وبناء قدرات عضوات البرلمان سيظلان ضمن الأولويات الرئيسية. وفي وقت لاحق، نظّمت الأمم المتحدة مؤتمرا وطنيا للبرلمانيات في 12 و 13 كانون الأول/ديسمبر، ضمّ برلمانيات من الحكومة الفيدرالية والولايات الأعضاء في الفيدرالية، وممثلات عن منظمات المجتمع المدني، وعددا من كبار المسؤولات في الحكومة. وخلال الفترة من 12 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر، نُظّمت، برعاية الأمم المتحدة، جولةٌ دراسية إلى نيجيريا ساعدت عضوات المنتدى على تحسين قدراتهن ومهاراتهن المتصلة بالتشريعات المراعية للمنظور الجنساني والشؤون التشريعية.

واو - الشباب والسلام والأمن

47 - في 17 تشرين الأول/أكتوبر، اشترك صندوق الأمم المتحدة للسكان ووزارة الشباب والرياضة في ولاية جنوب غرب الصومال في تنظيم حملة لبناء السلام بقيادة الشباب مع شركاء محليين في مدينة حُدر. وقد تضمنت الحملة منتدى عاما ضم حوالي 250 شخصا (122 من النساء و 128 من الرجال) ركّز على دور الشباب في بناء السلام وتحقيق الاستقرار.

48 - وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر، نظّم صندوق الأمم المتحدة للسكان، في إطار شراكة مع منظمات يقودها شباب، حلقةَ عمل لبناء القدرات استغرقت خمسة أيام لفائدة روّاد الأعمال الشباب في بوصاصو بولاية بونتلاند. وشارك في حلقة العمل ما مجموعه 75 شابا (36 امرأة و 39 رجلا)، وحصلوا على مِنح للشركات الناشئة لفائدة مشاريعهم. وكان التدريب يهدف إلى بناء السلام والتخفيف من نزعة التطرف في صفوف الشباب والشابات.

49 - وخلال الفترة من 14 إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر، استضاف صندوق الأمم المتحدة للسكان وشريكه الوطني حوارا للشباب في مركز عبد العزيز للشباب في مقديشو حضره 86 شابا (48 امرأة و 38 رجلا) للكشف عن التحديات التي تعرقل العملية السياسية وعملية بناء الدولة وعن الفرص التي تتيحها.

50 - وفي 12 كانون الأول/ديسمبر، قدّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى منظمة "MAAN-DHIS"، وهي منظمة غير حكومية شبابية، من أجل عقد منتدى للشباب والسلام والأمن ناقش خلاله 150 طالبا جامعيا التحديات الماثلة أمام السلام والأمن التي يواجهها الصومال. وبما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2250 (2015)، تطرّق المنتدى إلى التحديات الفريدة التي يواجهها الشباب، وشجع دورهم في تحقيق السلام والتنمية المستدامين.

51 - وفي 30 كانون الأول/ديسمبر، أكملت الأمم المتحدة استقدام أعضاء المجلس الاستشاري للشباب للفترة 2024-2025، الذي ييسر التفاعل وتبادل الآراء بنشاط بين الشباب في الصومال.

زاي - حقوق الإنسان والحماية

1 - حقوق الإنسان

52 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال 167 إصابة في صفوف المدنيين (84 قتيلا و 83 جريحا)، مما يعكس انخفاضا بنسبة 53 في المائة مقارنة بـ 399 إصابة في صفوف المدنيين سُجِّلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكانت حركة الشباب مسؤولة

عن 51 إصابة في صفوف المدنيين (31 في المائة)، تليها 44 إصابة (26 في المائة) نُسبت إلى ميليشيات عشائرية، و 43 إصابة (26 في المائة) نُسبت إلى جهات مجهولة الهوية، و 29 إصابة (17 في المائة) نُسبت إلى قوات أمن الدولة. ويعزى الانخفاض في عدد الضحايا المدنيين إلى تأثير الفيضانات على أنشطة حركة الشباب. وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر، قتل مذيع تلفزيوني نتيجة لانفجار جهاز متفجر يدوي الصنع فجّره انتحاري في مطعم في مقديشو. وأعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن ذلك الهجوم، مشيرة إلى أنها استهدفت "مسؤولين أمنيين صوماليين". وفي 10 تشرين الأول/أكتوبر، أصيب تسعة مدنيين، من بينهم ستة أطفال (أربعة فتيان وفتاتان)، في غارة جوية تم تنفيذها باستخدام طائرة مجهولة الهوية، في جِلِب، في منطقة جوبا الوسطى. وفي 1 كانون الثاني/يناير، اختطفت حركة الشباب أحد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية في منطقة جيدو. وأُفرج عنه في اليوم نفسه بعد مفاوضات بين العشائر.

53 - وخلال الفترة من 6 إلى 14 كانون الثاني/يناير في "صوماليلاند"، قيل إن وكالة استخبارات "صوماليلاند" اعتقلت تعسفاً صحفيَّيْن وموظفَيْن في أحد الاستوديوهات وأحد الناشطين على وسائل التواصل الاجتماعي يُزعم أنهم علّقوا على مذكرة التفاهم المبرمة بين إثيوبيا و "صوماليلاند." وقد أفرج عن ثلاثة منهم دون توجيه أي تهم إليهم، بينما ظل الاثنان الآخران رهن الاحتجاز دون توجيه تهم إليهما.

54 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، نُظّمت عدة أنشطة للاحتفال بمرور 75 عاما على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بما في ذلك معرض فني في المتحف الوطني وأول مهرجان لأفلام حقوق الإنسان في المسرح الوطني، وقد حضر الفائزان في كلتا المسابقتين الحدثَ الإقليمي الرفيع المستوى الذي نظمته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نيروبي.

55 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفّذت السلطات الصومالية 14 عملية إعدام (تسعة أعضاء سابقين في قوات الأمن وخمسة مدنيين)، وحكمت بالإعدام على ثلاثة آخرين (جنديان سابقان ومدني). وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر، أدانت محكمة مدينة كيسمايو مدنيا، قيل إنه يعاني من إعاقة عقلية، وحكمت عليه بالإعدام بسبب قتل والدته. وفي 10 تشرين الثاني/نوفمبر، أعدمت السلطات جنديا في نفس اليوم الذي أدانته المحكمة العسكرية الابتدائية في بيدوا وحكمت عليه بالإعدام، مما حرمه من فرصة الطعن في حكم الإدانة والعقوبة.

2 - الامتثال لسياسة الأمم المتحدة المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

56 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمع أعضاء فرقة العمل المعنية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان مرتين في مقديشو، واستعرضوا تقييمين للمخاطر التي يواجهها الدعمُ الذي تقدمه الأمم المتحدة للجيش الوطني الصومالي وتقييما واحدا لشرطة الدراويش. وأقرت فرقة العمل أيضا مذكرة منهجية بشأن التحري عن السوابق في مجال حقوق الإنسان تهدف إلى تعزيز الفهم المشترك والتنفيذ المتسق لهذا التدبير من تدابير التخفيف على كامل نطاق وجود الأمم المتحدة في الصومال.

57 - وفي 13 تشرين الثاني/نوفمبر، قامت وحدة إدارة المخاطر والامتثال التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال بتنظيم دورة تدريبية لفائدة بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وضباط الجو التابعين لقوات الأمن الصومالية في بيدوا، بولاية جنوب غرب الصومال، لتوعيتهم بأهمية الامتثال الصارم لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

58 - وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، اجتمع الفريق العامل المشترك بين بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في مقديشو لمناقشة أنشطة الدعوة المشتركة المتعلقة بحماية المدنيين في سياق تسليم البعثة الانتقالية للمسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الصومالية. واعتُبِر أن تعزيز التواصل مع المجتمعات المحلية بشأن تغيير الترتيبات الأمنية في المناطق المتأثرة بتسليم المسؤوليات الأمنية سيتيح فرصة للقيام بأنشطة دعوة مشتركة استنادا إلى ولايات كل جهة.

3 - الأطفال في النزاع المسلح

59 - خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر، تحققت فرقة العمل القطرية المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة والإبلاغ عنها من وقوع 567 انتهاكا جسيما ضد 454 طفلا (341 فتى و 113 فتاة)، ومن حادثتين متصلتين بهجمات على مدارس، ومن حادثة واحدة لمنع وصول المساعدات الإنسانية. وقد وقع أكبر عدد من الانتهاكات في هيران (101)، وباي (99)، وشبيلي السفلى (71). وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادةً في عدد الإصابات في صفوف الأطفال في بنادر وشبيلي السفلى بسبب قذائف الهاون والمتفجرات من مخلفات الحرب والذخائر غير المنفجرة. وظلت حركة الشباب هي الجاني الرئيسي، حيث كانت مسؤولة عن ارتكاب نسبة 58 في المائة من الانتهاكات الجسيمة. وواصلت الحركة اختطاف الأطفال بغرض تجنيدهم واستخدامهم أساسا في هيران وباي وشبيلي السفلى وباكول وجوبا الوسطى. وتعزى الزيادة في عدد الانتهاكات المرتكبة في منطقة هيران إلى العمليات العسكرية الجارية.

60 - وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، اشتركت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، بالتنسيق مع وزارة الدفاع، في رئاسة الفريق العامل التابع للجنة المشتركة بين الوزارات من أجل معالجة حالة الأطفال في النزاعات المسلحة. وشارك في الاجتماع المديرون العامون وجهات الاتصال المعنية بحماية الطفل في ست وزارات تنفيذية رئيسية في الحكومة الفيدرالية. وناقش المشاركون في الاجتماع اتجاهات الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر 2023، واتفقوا على توجيه رسائل دعوة إلى الحكومة لضمان المساءلة بما يتماشى مع خريطة الطريق لعام 2019 المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح.

4 - منع العنف الجنسي والجنساني

61 - تحققت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال من وقوع أربعة حوادث عنف جنسي متصل بالنزاع وقع ضحيتها ست نساء (أربع نساء في بنادر، وواحدة في باي، وواحدة في منطقة جوبا السفلى). وكانت ثلاث من الناجيات الخمس من النازحين داخليا من منطقة باي (واثنتان من النازحين من بنادر). وفي الحادث الذي وقع في جوبا السفلى، تبيَّن أن مرتكب الجريمة عضو في ميليشيا عشائرية، وقد اعتُقل لفترة وجيزة ولكن أُطلق سراحه بعد مفاوضات بين العشائر. وفي الحوادث الأخرى، كان الجناة مسلحين مجهولي الهوية.

62 - وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر، اشتركت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، بالتعاون مع مؤسسة الفقيه، وهي منظمة من منظمات المجتمع المدني يوجد مقرها في مقديشو، في تنظيم حدث لإطلاق حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني وإحياء ذكراها. وحضر هذا الحدث 80 مشاركا (45 امرأة و 35 رجلا)، من بينهم نازحون داخليا، ومسؤولون عن إدارة المخيمات،

وممثلون عن المجتمع المدني، وموظفون عموميون من إدارة بنادر. وسلّط الحدث الضوءَ على أثر العنف الجنساني وعلى ضرورة زيادة الوعي، وتنسيق أنشطة الدعوة، وتشجيع الإبلاغ عن الحالات، وتبادل المعارف المتصلة بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

63 - وواصلت حكومة الصومال الفيدرالية مراجعة التشريعات من أجل تعزيز حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي. وعقب التنقيح الذي أدخله النائب العام، وافق مجلس الوزراء في 28 كانون الأول/ديسمبر على مشروع قانون جديد أطلق عليه اسم "مشروع قانون جرائم الاغتصاب وهتك العرض". ويتعين تناولُ بعض أحكام مشروع القانون لكفالة اتساقها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

حاء - الدعم اللوجستي الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وقوات الأمن الصومالية في سياق العمليات المشتركة والمنسقة

1 - الدعم المقدّم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال

64 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال تقديمَ الدعم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال (البعثة الانتقالية) بما يتواءم مع مفهوم العمليات لدى البعثة الانتقالية والخطة الانتقالية للصومال. وواصلت اللجنة التقنية الثلاثية التابعة لحكومة الصومال الفيدرالية والبعثة الانتقالية ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال تنسيقَ أنشطة الخفض التدريجي. وقامت البعثة الانتقالية بتسليم القواعد الأمامية للعمليات إلى قوات الأمن الصومالية في راجا سيل، بمنطقة شبيلي الوسطى، في تشرين الأول/أكتوبر، وفي مقديشو (القاعدتان الأماميتان للعمليات في القصر الرئاسي والبرلمان) وقوريولي، بولاية هرشبيلي، في كانون الأول/ديسمبر. وفي كانون الثاني/يناير، أُغلقت قاعدتان من القواعد الأمامية للعمليات في سرييراها وفي مطار كيسمايو القديم، وتوجد كلتا القاعدتين في منطقة جوبا السفلى. وتم تسليم قاعدتين أخريين من القواعد الأمامية للعمليات موجودتَين في مطار كيسمايو القديم وبورا هاشي بمنطقة جيدو إلى قوات الأمن الصومالية.

65 - وبعد إبرام طلب التوريد بين حكومة بوروندي وإدارة الدعم العملياتي من أجل نشر أربعة أصول طيران إضافية لدعم عمليات البعثة الانتقالية، نُشرت ثلاث طائرات عمودية بنجاح في الصومال في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وقد شرعت بالفعل في دعم العمليات. وبالإضافة إلى ذلك، بعد إبرام طلب التوريد مع حكومة أوغندا، نُشرت، في كانون الأول/ديسمبر 2023، طائرتان عموديتان أخريان لدعم البعثة الانتقالية.

66 - وفي 12 كانون الأول/ديسمبر، وقّعت حكومة الصومال الفيدرالية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مذكرة تفاهم ثلاثية لتعزيز الدعم المقدّم إلى قوات الأمن الصومالية.

67 - وقدّم مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال الدعمَ للاستجابة للفيضانات التي نسّقها كل من الحكومة الفيدرالية والبعثة الانتقالية وفريق الأمم المتحدة القطري، مع التركيز على مواصلة تقديم الدعم اللوجستي إلى البعثة الانتقالية وقوات الأمن الصومالية في الظروف الصعبة، بما في ذلك عندما تغمر المياه المدارج، وعلى تقديم دعم إضافي، كلما دعت الحاجة إلى ذلك وكلما أمكن ذلك. وشمل هذا الدعم الأخير إيصالَ أكياس رمل وخيام وجدران هسكو باستيون ومضخات مياه لدعم البعثة الانتقالية والقواعد الأمامية للعمليات التابعة لقوات الأمن الصومالية.

68 - وواصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام اتخاذ تدابير للتخفيف من أخطار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع بهدف دعم تنقل وسلامة الأفراد من البلدان المساهمة بقوات في البعثة الانتقالية. وشملت تلك التدابير تنظيمَ دورات تدريبية متخصصة داخل البلد وقبل النشر، بما في ذلك دورات لتدريب المدربين، إلى أكثر من 900 2 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين للبعثة الانتقالية، وتقديم إحاطات قبل انطلاق القوافل وبعد انطلاقها إلى أكثر من 120 قافلة من قوافل البعثة الانتقالية، وإجراء عمليات تفتيش على طرق الإمداد الرئيسية أفضت إلى تدمير ثلاثة أجهزة متفجرة يدوية الصنع.

69 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام عملية الخفض التدريجي للبعثة الانتقالية بنشر مستشارين فنيين ومستشارين في الهندسة القتالية في القواعد الأمامية للعمليات التي حُدّدت لأنشطة إعادة التشكيل.

2 - الدعم المقدَّم إلى قوات الأمن الصومالية وجهود بناء القدرات

70 - تماشيا مع قراري مجلس الأمن 2687 (2023) و 2710 (2023)، ارتفع عدد قوات الأمن الصومالية المستوفية لشروط الحصول على الدعم اللوجستي غير الفتاك المقدّم من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال من 900 13 فرد إلى 900 15 فرد ثم إلى 900 18 فرد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زوّد مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال 900 15 فرد من أفراد القوات والشرطة الصومالية بالدعم اللوجستي غير الفتّاك في 18 موقعا، في سياق عمليات مشتركة أو منسقة مع بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، ويجري التحضير لزيادة حجم الدعم المقدّم من أجل دعم 900 18 فرد. وواصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال أيضا جهود بناء القدرات، بما في ذلك من خلال الدورات التدريبية على التشغيل البيني المتاحة لقوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، وقد تضمنت تلك الدورات عناصرَ بشأن التخطيط اللوجستي والاتصالات.

71 - وحتى 27 كانون الثاني/يناير، بلغ رصيد الصندوق الاستئماني لدعم قوات الأمن الصومالية الذي يديره مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال 6,3 ملايين دولار، وهو مبلغ يكفي فقط للإنفاق على الدعم خلال أربعة أشهر. وتواصلت الجهود الرامية إلى إذكاء الوعي بوضع الصندوق الاستئماني وتعبئة تمويل إضافي.

72 - وقد أحرز تقدم على مستوى تطوير القدرات ونشر أفرقة إبطال الأجهزة المتفجرة التابعة لقوات الأمن الصومالية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام الجيش الوطني الصومالي وقوة الشرطة الصومالية بإبطال 21 جهازا متفجرا يدوي الصنع، ونجحا في المساهمة في التخفيف من الأخطار الناجمة عن المتفجرات.

73 - وبالتوازي مع ذلك، قامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بتنظيم دورات تدريبية وبتطوير وتوفير المعدات اللازمة للأفرقة الإضافية المكلّفة بإبطال الذخائر المتفجرة. فقد قامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بتدريب 38 فردا إضافيا من قوات الشرطة الصومالية و 40 فردا من الجيش الوطني الصومالي خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

طاء - وجود الأمم المتحدة في الصومال

74 - ظلت كيانات الأمم المتحدة موجودة في بيدواه، وبلدوين، وبربرة، وبوصاصو، ودوبلي، ودوسمريب، ودولو، وغالكعيو، وغاروي، وهرجيسا، وجوهر، وكيسمايو، ومقديشو. وحتى 24 كانون الأول/ديسمبر، كان هناك 974 موظفا دوليا و 604 1 موظفين وطنيين منتشرين في مختلف أنحاء الصومال.

ياء - ملاحظات

75 - إنني أرحب بالتقدم المحرز مؤخرا في الصومال على الجبهات السياسية والاقتصادية والأمنية. ويمكن لانضمام الصومال إلى جماعة شرق أفريقيا أن يتيح فرصا لإقامة شراكات ومبادلات تجارية أقوى على الصعيد الإقليمي، وهي ركائز ضرورية للتنمية في المستقبل. وأهنئ حكومة الصومال على بلوغ نقطة الإنجاز الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وخلال الفترة المقبلة، سيكون من الأهمية بمكان اغتنام الزخم الحالي والتقدم أكثر نحو تحقيق الأولويات الوطنية الرئيسية من خلال مواصلة الحوار السياسي والسعي إلى بناء توافق في الآراء. وأشير إلى استمرار المأزق السياسي فيما يتعلق بمقترحات المجلس الاستشاري الوطني المقدّمة في أيار/مايو 2023، وأشجع على أن تقوم أي تعديلات دستورية على التشاور والشمولية. وأشجع حكومة الصومال الفيدرالية على مواصلة التفاعل مع جميع الأطراف المعنية بشأن المقترحات الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء على نطاق واسع، بما في ذلك من خلال إجراء مشاورات عامة للاستماع إلى آراء الشعب الصومالي ومراعاتها.

76 - ويمثل استمرار تهميش المرأة في عملية صنع القرار السياسي، بما في ذلك استبعادها من مداولات المجلس الاستشاري الوطني، مسألة تبعث على القلق. ويجب الاستماع إلى أصوات النساء ومراعاتها في المناقشات المتعلقة ببناء الدولة وصنع القرار في البلد. وأنا أشجع السلطات الصومالية على السعي بنشاط إلى تعزيز وحماية المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها، بما في ذلك من خلال تخصيص حصص لها في إطار النتائج الانتخابية على المستوى الفيدرالي وعلى مستوى الولايات الأعضاء في الفيدرالية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي ضمان المشاركة الكاملة والهادفة للأقليات والفئات المهمشة الأخرى، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، في العمليات الوطنية. وتستمر ملاحظة القيود التي تؤثّر على الحيز المدني في الصومال، في حين أن الحيز المدني الآمن والشامل يمثل حجر الزاوية للتقدم الديمقراطي في البلد. وأدعو السلطات الصومالية إلى إنشاء آليات تحمي حرية التعبير وتكوين الجمعيات، وإلى تفعيل اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان.

77 - وأرحب باختتام الانتخابات الرئاسية التي دارت في بونتلاند في 8 كانون الثاني/يناير 2024. ويجدر الثناء على جميع الأطراف المعنية في بونتلاند التي سعت إلى حل خلافاتها من خلال الحوار السلمي والحلول التوفيقية. ويكتسي إشراك بونتلاند في المناقشات الوطنية المتعلقة ببناء الدولة أهميةً حاسمة. وتحقيقا لهذه الغاية، أشجع على مواصلة التفاعل بين حكومة الصومال الفيدرالية وإدارة بونتلاند.

78 - وأرحب بالالتزام الذي أعربت عنه حكومة الصومال الفيدرالية خلال المؤتمر المتعلق بالأمن في الصومال الذي عُقد في نيويورك يوم 12 كانون الأول/ديسمبر 2023 للنهوض بعملية نقل المسؤوليات الأمنية الوطنية، بما في ذلك الرؤية المعروضَة لتنمية قدرات قوات الأمن الصومالية في المستقبل. وسيكتسي عام 2024 أهمية حاسمة بالنسبة لعملية نقل المسؤوليات الأمنية في الصومال، ويُرتقب تحقيق إنجازات هامة. وسيكون التخطيط لأمن البلد في المستقبل أكثر أهمية من ذلك، ومن المهم أن يواصل جميع شركاء

الصـومال تنسـيقَ جهودهم المبذولة دعمًا لتحقيق تلك الأهداف. ويبعث اسـتمرار النقص الكبير في تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال على القلق، ولهذا أحث الشركاء على توفير موارد إضافية لتمكين البعثة من تنفيذ ولايتها. وأناشد المجتمع الدولي أيضا أن يساهم في الصندوق الاستئماني لدعم قوات الأمن الصومالية.

79 - ويبعث على القلق أيضـا اسـتمرار انتهاكاتُ وتجاوزات حقوق الإنسـان المرتكبة ضـد المدنيين في الصومال، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وبالتوازي مع استلام المؤسسات الأمنية الصومالية تدريجيا المسـؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصـومال، من المهم أن تكفل تلك المؤسـسـات حمايةَ المدنيين أثناء التخطيط للعمليات العسـكرية وأثناء تنفيذها. وأحث حكومة الصـومال الفيدرالية على الترويج لتقيد جميع قوات الأمن والميليشيات الموالية للحكومة المشاركة في العمليات العسكرية أو التي تسيطر على المناطق المستردَّة بشكل تام بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأحثها على التحقيق في الانتهاكات في حالة وقوعها وعلى محاسبة مرتكبيها.

80 - ويبعث على التفاؤل التقدمُ المحرز حتى الآن نحو تنفيذ المبادرات الهادفة لتحقيق الاسـتقرار في المناطق المستردَّة حديثا والمناطق التي تتسم بالهشاشة، ولكن يمكن فعل أكثر من ذلك. ولا يزال تعزيز الحوكمة المحلية والمصالحة وتقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية يمثلان مسألة حاسمة لترسيخ المكاسب التي تحققت ولإتاحة فرص لتحسين الحوكمة وتعزيز توفير الأمن، وتقوية سبل العيش. وفي هذا الصدد، أشجع على تقديم المزيد من الدعم إلى الخطة الهادفة لتحقيق الاستقرار التي وضعتها الحكومة الفيدرالية.

81 - وتؤدي الصدمات المناخية المتكررة، ولا سيما حلقة موجات الجفاف والفيضانات المدمرة، إلى تفاقم الأزمات الإنسـانية وإعاقة التنمية في الصـومال. وبينما تكتسـي المسـاعدة في حالات الطوارئ أهميةً بالغة لإنقاذ الأرواح، وتوفير التمويل في أوانه لإتاحة ذلك، فمن الضـروري توقع الأزمات قبل حدوثها والاسـتثمار في حلول إنمائية طويلة الأجل للتخفيف من أثر تغيّر المناخ، ومعالجة العوامل المحركة للاحتياجات وتقليل الاعتماد على المساعدات الإنسانية. وستساعد الجهود المتواصلة المبذولة للتكيف مع المناخ وزيادة التمويل على تلبية ما يحتاجه الصومال للتكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره في سياق التدهور البيئي.

82 - وأود أن أعرب عن تقديري للاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأوروبي والدول الأعضـاء والمنظمات غير الحكومية والشـركاء الآخرين في مجال التنمية على دعمهم المستمر ومشاركتهم في عملية بناء السلام وبناء الدولة في الصومال. وأود أيضا أن أشيد بأفراد بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصـومال وقوات الأمن الصـومالية على تضـحياتهم الهائلة لحماية الشـعب الصـومالي وسعيا إلى تحقيق السلام والاستقرار في البلد والمنطقة بأسرها.

83 - وأتـقدم بالشكر إلى ممثلتي الخاصـة، وفريقي القيادي، وموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في الصومال. فقد كان عملهم الشاق والتزامهم الراسخ، في ظل ظروف صعبة وخطيرة في كثير من الأحيان، دليلا على تفانيهم الذي لا يتزعزع تجاه الشـعب الصـومالي. وأنا أتطلع إلى مواصـلة التعاون عن كثب بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والحكومة الفيدرالية خلال هذه السنة الانتقالية المعقدة.

Map No. 3690 Rev. 10.2 UNITED NATIONS
May 2014

Department of Field Support
Cartographic Section